على طريق استعادة الدور الريادي للشركة..

الجريري يفتتح محطة بوابة النصر في حجيف بالتواهي بعد إعادة تأهيلها وتزويدها بأحدث الأجهزة

عدن/ الأمناء / غازي العلوي - هاشم بحر:

بجهود حثيثة وخطوات متواصلة، تمضي قيادة شركة النفط بعدن قدمًا على طريق إعادة الدور الريادي للشركة وتعزيز تواجدها في السوق المحلية من خلال إعادة تشغيل منشآتها النفطية التي طالها العبث والإهمال وظلت متوقفة عن العمل منذ سنوات عديدة ضمن مخطط التدمير الذي مورس بحق الشركة خلال فترات سابقة.

وفي هذا الإطار وتزامنا مع الذكرى الـ"60" لثورة 14 أكتوبر الخالدة قام مدير عام شركة النفط عدن الدكتور صالح عمرو الجريري برفقة مدير عام مديرية التواهي القاضي وجدي الشعبي صباح أمس الأربعاء بافتتاح محطة بوابة النصر النفطية بحجيف بعد إعادة تأهيلها وتزويدها بأحدث الاجهزة والمعدات بعد توقف دام لسنوات.

وأكد مدير عام شركة النفط عدن الدكتور الجريري حرص واهتمام قيادة الشركة، على إعادة الدور الريادي للشركة لتعود إلى سابق عهدها من خلال جملة من الخطوات والاعمال التي من شأنها بأن تسهم بإعادة تشغيل معظم المحطات الخاصة بالمشتقات النفطية التي سبق وأن توقفت عن العمل منذ سنوات.

وأوضح الجريري ،أن افتتاح محطة بوابة النصر النفطية بحجيف يأتي بناء على الخطة التطويرية والتأهيلية للمحطات التابعة للشركة في عموم مديريات العاصمة وتتويج خدماتها بالتزامن مع الاحتفالات الوطنية بالذكرى الـ 60 لثورة 14 اكتوبر المجيدة.

ولفت الدكتور الجريري، إلى أن محطة بوابة النصر تحظى بمكانه خاصة، كونها نقطة انطلاق لعملية المقاومة والنصر لدحر فلول المليشيات الحوثية المعتدية على العاصمة عدن، مؤكداً ان إعادة افتتاح المحطة يندرج ضمن مساعي قيادة الشركة بتوسيع نشاطها التمويني وتطوير خدماتها التسويقية للمشتقات النفطية بالعاصمة عدن.

وجدد الجريري التأكيد على مضي قيادة الشركة بالسير قدما نحو تحقيق نقلة نوعية في العمل التمويني بحيث يتم تغطية السوق المحلية بالمشتقات النفطية عبر المحطات الحكومية لتواكب متطلبات المواطن من المشتقات النفطية.

جدير بالذكر بأن قيادة شركة النفط عدن قد عملت على إعادة بناء محطة حجيف الحكومية من (الصفر) وبخزانات جديدة وبمواصفات عالمية وبشكل راق بالإضافة إلى إدخال مضخاتً إلكترونية بعد أن كانت مهملة منذ سنوات عديدة ولم يتم استبدال خزاناتها التي أتلفت وأصبحت بحالة مزرية، رغم موقعها الاستراتيجي المهم.

شاب عدني يقبع في سجن الحوثي منذ ٧ سنوات بتهمة ملفقة

الأمناء/ خاص:

كشفت مصادر حقوقية في صنعاء تفاصيل قضية الشاب العدني محمد البلي الذي يحتجز من عام 2016 داخل سجن تابع لميليشيا الحوثي بعد توجيه تهمة ملفقة له.

وقال المحامي وضاح قطيش إن الشاب "محمد البلي" من أبناء محافظة عدن، يقبع في السجن منذ 2016م، دون أن يكون عليه ذنب في التهم التي لفقت له بالقوة وتحت التعذيب. وأضاف بأن الشاب العدني تعرض للضرب والاعتداء في صنعاء قبيل اختطافه في 28/2/2016، ومن ثم تم اقتياده لسجن شرطة مذبح بالعاصمة صنعاء.

ونقل المحامي قطيش عن شقيقة الشاب المختطف "شيماء" والتي قالت بأن شقيقها "تعرض للتعذيب في شرطة مذبح وكهربته وضربه، قبل أن يبصموه على ورقة فيها اعترافات بقيامه بالمراقبة لبقية المتهمين اثناء ارتكاب الجريمة ومن ثم حولوه إلى السجن المركزي بتهمة قتل شاب من محافظة عمران الاشمور، لم تكن أسرة محمد ولا محمد يعرفه من قبل أو يعرف أهله".

وأوضح أن المحكمة أصدرت حكما بالإعدام غير أن الاستئناف خففت الحكم لسجن ست سنوات من تاريخ القبض عليه، في الوقت الذي انتهت فترة سجنه القانونية منذ أكثر من عام ولا يزال في السجن.

وأفاد المحامي أن ملف الشاب البلي تأخر رفعه إلى المحكمة العليا أكثر من عام وثمانية أشهر بسبب وجود اسمين لمتهم آخر في القضية، مؤكدا مضي عام وثمانية أشهر منذ صدور حكم الاستئناف بانتهاء مدة سجنه، ولا زال ملفه حبيس أدراج النيابة.

وبين المحامي أن النيابة وأولياء الدم طعنوا بحكم الاستئناف في اليوم التالي بتاريخ 14 مارس ، ورغم أن القانون يمنح فرصة 45 يوما فقط لتقديم عريضة الطعن ، فلم يتم تسليم عريضة الطعن إلا في شهر يوليو بعد أربعة أشهر من الموعد القانوني، وأحيل بعدها الملف إلى المكتب الفني للنائب العام في صنعاء.

وأردف "قطيش" : "يفترض أن يدرس الملف ليحال إلى المكتب الفني للنائب العام خلال خمسة عشر يومًا لكنه أحيل بعد ثلاثة أشهر وتحديدًا في اكتوبر 2022 ، أحيل بعدها الملف إلى المكتب الفني للنائب العام في صنعاء الذي يفترض كذلك أن يفصل في الملفات التي تحال إليه خلال خمسة عشر يومًا، لكن الأمر استغرق سبعة أشهر أخرى، حتى جاء ابريل العام 2023".

وقال المحامي بأنه وبعد كل هذه المدة "أعاد المكتب الفني الملف إلى النيابة المختصة لأنهم اكتشفوا أن هناك خطأ، فالمتهم الأول في القضية لديه في الابتدائية اسم وفي الاستئناف أسم مختلف، حيث كتب في الابتدائية اسمه نسيم جبران يحيى الاشموري، وكتب في الاستئناف نسيم يحيى يحيى يزيد جبران الاشموري".

وأفاد بأن شقيقة المتهم تابعت "ملف المتهم الاول ومحاولة اثبات اسمه بهدف إنهاء معاناة شقيقها الذي ارتبط أمر البت في ملفه بحسم اسم متهم آخر مزدوج الاسم، وتم احضار المتهم الأول إلى الابتدائية، الذي أفاد أنه لا يملك أي بطائق أو وثائق تثبت هويته، حاولت شيماء الوصول إلى ذويه وسؤالهم عن اسمه دون فائدة، فلم يوافق أهله بأن يأتوا للتعريف به ولم يكن لديه أي إفادة أو بطاقة شخصية".

وأكد المحامي أنه وبعد ثلاثة أشهر اضافية وتحديدا في يوليو 2023 حين قررت شيماء البلي أن تتابع مكتب النائب العام في صنعاء، الذي أصدر أمرا بأخذ المتهم الأول إلى الأحوال الشخصية وتبصيمه وإصدار بطاقة شخصية له لإنهاء مشكلة الاسم، وتم استكمال الاجراءات واستخراج بطاقة شخصية للمتهم الأول واستغرق الأمر شهرا كاملا، لكن الملف لم يرفع إلى المحكمة العليا حتى اللحظة" في الوقت الذي تنتظر أسرة الشاب المختطف الإفراج عنه لإنهاء معاناة مستمرة منذ أكثر من سبع سنوات.